



ما هي أبسط وأدق صورة وأكثرها رمزية للفرد؟ لا شك بأنها اليد البشرية.

تتمثل فكرتنا في الاتحاد بين حكومة مملكة البحرين وعدد من أفراد قطاعات المجتمع البحريني، دلالة على التنوع المتميز. وعلى الرغم من الاختلاف في الرؤى، فإن الجميع يعملون معاً من أجل هدف مشترك يجمعهم.. ومن خلال نجاح هذا الاتحاد، فإن حكومة المملكة تهدف لمنح الشعب البحريني المميزات التي يستحقها، بما يساعده على مواجهة شروخ المجتمع.

وعلى الرغم من أن هذه هي المرحلة الأولى من المراحل الأربع الأخرى، فإن كلاً من حكومة مملكة البحرين والشعب البحريني قد تمكنا من تحقيق العديد من التطورات البناءة، ويعملان جنباً إلى جنب من أجل مستقبل أفضل.

مجلس حقوق الإنسان تقرير موجز عن متابعة تنفيذ التعهدات الطوعية والنتائج والتوصيات الخاصة بالمراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان

٢٠٠٨ - ٢٠٠٩
مملكة البحرين

| | |
|----|--|
| ٤ | ١. المقدمة |
| ٥ | ٢. المنهجية والإعداد |
| ٦ | ٣. الدستور والقوانين والمؤسسات المختصة في مجال حقوق الإنسان في مملكة البحرين |
| ٨ | ٤. تعهدات والتزامات المملكة في مجال حقوق الإنسان |
| ١١ | ٥. تعهدات تقدمت بها المملكة خلال ٢٠٠٦م للانتخاب لعضوية مجلس حقوق الإنسان في ٢٠٠٨م في المراجعة الدورية الشاملة |
| ١٦ | ٦. وضع حقوق الإنسان على أرض الواقع |
| ٢٠ | ٧. التحديات والمصاعب والاستجابة لوضع حقوق الإنسان |
| ٢٦ | ٨. الملاحظات الختامية |

١. المقدمة

المراجعة الدولية الدورية

إن مملكة البحرين تقدم هذا التقرير الموجز الخاص بمتابعة نتائج وتوصيات وتعهدات المملكة الطوعية في إطار المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان كتحقيق لأحد التعهدات الطوعية التي تقدمت بها المملكة.

وقع الاختيار على مملكة البحرين عبر القرعة لتكون أول الدول، على مستوى العالم، التي تقوم بتقديم تقريرها في المراجعة الدورية الشاملة. وقد قامت المملكة بإعداد هذا التقرير بطريقة تشاورية تعتمد على الشفافية والتشاور مع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين ووسائل الإعلام. وقد تم إعداد التقرير بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالمملكة ومشاركة جميع أصحاب المصلحة الوطنيين. إن مملكة البحرين تنظر إلى المراجعة الدورية الشاملة كعملية مستمرة حيوية خلال فترة السنوات الأربع، حيث تعطي هذه العملية الفرصة للدولة لتلقي الضوء على أهم الانجازات وأهم التحديات التي تواجهها.

لذا فإن هذا التقرير السنوي الموجز لا يلقي الضوء على النواحي الايجابية في مجال حقوق الإنسان في مملكة البحرين التي تم تحقيقها خلال العامين ٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م فحسب، ولكنه يلقي الضوء كذلك على التحديات وأوجه القصور ويدرس التطور الحاصل في تحقيق التعهدات الطوعية والتوصيات الخاصة بتقرير مملكة البحرين في المراجعة الدورية الشاملة.

٢. المنهجية والإعداد

(أ) المنهجية

إيماناً من مملكة البحرين بأن المراجعة الدورية الشاملة هي عملية مستمرة، فقد تم إعداد هذا التقرير السنوي الخاص بمتابعة أهم التطورات الخاصة بالمراجعة الدورية الشاملة بطريقة تعتمد على التشاور مع ذوي المصلحة الوطنيين من الجهات الرسمية والأهلية على حد سواء. وقد قامت اللجنة الإشرافية بالاطلاع على التقرير وإبداء الملاحظات حوله واعتماده بالصورة النهائية. كما تم عرض التقرير على الموقع الإلكتروني الخاص بالمراجعة الدورية الشاملة وعبر وسائل الإعلام.

(ب) عملية إعداد التقرير

لقد أوضحت مملكة البحرين خلال تقرير المراجعة الدورية الشاملة بأنها سوف تدرس إمكانية تقديم تقرير سنوي حول أوضاع حقوق الإنسان على أراضيها وحول أهم النتائج والتوصيات الخاصة بالمراجعة الدورية الشاملة. وفي هذا الإطار، قامت اللجنة الإشرافية للمراجعة الدورية الشاملة بإعداد هذا التقرير السنوي الأول في مجال المراجعة الدورية الشاملة وذلك وفقاً لما يلي:

- جمع المعلومات الخاصة بحقوق الإنسان من الجهتين الحكومية والأهلية.
- التشاور مع اللجنة الإشرافية بشأن صياغة التقرير والتي تضم ممثلين عن الجهات الحكومية والأهلية المعنية.
- نشر أهم النقاط التي يحتوي عليها التقرير عبر وسائل الإعلام وعرضه عبر موقع المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان باللغتين العربية والانجليزية.

٣. الدستور والقوانين والمؤسسات المختصة في مجال حقوق الإنسان في مملكة البحرين

(أ) أجهزة الدولة الرسمية ذات الصلة بحقوق الإنسان

«انظر تقرير المملكة للمراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان للعام ٢٠٠٨م بهذا الخصوص».

(ب) القوانين المحلية وتطوير وحماية حقوق الإنسان

تم خلال العامين ٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م إصدار عدد من القوانين الهامة التي تعزز من حقوق الإنسان في مختلف المجالات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- أصدر ملك مملكة البحرين قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩م، بشأن أحكام الأسرة (الشق الأول) وذلك بعد إقراره من مجلسي الشورى والنواب، وتسعى مملكة البحرين لتحقيق التوافق المجتمعي لصدور الجزء الثاني من قانون أحكام الأسرة. ومن الجدير بالذكر إن هذا القانون ينظم العلاقات الأسرية التي تشمل الزواج والطلاق وأثاره والنفقة. هذا وقد كانت العديد من منظمات حقوق المرأة في المملكة تطالب بصدور هذا القانون في السنوات العشرين الماضية.
- قامت مملكة البحرين، في خطوة تاريخية تهدف إلى الارتقاء بحياة العمالة الوافدة، بتفعيل المادة ٢٥ من قانون تنظيم سوق العمل التي تعطي العامل الأجنبي الحق في الانتقال إلى صاحب عمل آخر دون موافقة صاحب العمل السابق.
- في مارس ٢٠٠٨م، وافق مجلس الوزراء على إصدار قانون خاص بالصحافة حيث ينص القانون على إلغاء عقوبة الحبس على الصحفي والقانون حالياً أمام السلطة التشريعية للمناقشة والاعتماد.
- تم اتخاذ قرارات أخرى تهدف إلى حماية الخصوصية كحق من الحقوق الإنسانية، إذ تم إصدار قانون رقم ١٢ سنة ٢٠٠٧م، الذي يقضي بأن يتم إرسال الدعاوى عبر البريد عوضاً عن التبليغ بواسطة مندوب المحكمة.
- قامت المملكة باتخاذ الخطوات الدستورية اللازمة للتصديق على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

ج) الآليات الرسمية المختصة بحقوق الإنسان التي تم إنشاؤها خلال العام ٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م

- تم في شهر يولييه ٢٠٠٨م إصدار قرار من مجلس الوزراء حول إنشاء اللجنة الإشرافية للمراجعة الدورية الشاملة والتي ينوط بها متابعة مواضيع حقوق الإنسان في إطار المراجعة الدورية. وقد تم إطلاق مسودة الخطة الوطنية لتنفيذ النتائج والتعهدات الطوعية والتوصيات الخاصة بالمراجعة الدورية الشاملة في فبراير ٢٠٠٨م وتم اعتماد المسودة النهائية للخطة المذكورة في مايو ٢٠٠٨م وبحضور ممثل عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
- صدر في العام ٢٠٠٧م، قرار من مجلس الوزراء حول الموافقة على إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث ستقوم هذه الهيئة، وبشكل مستقل، بالتحري في شكاوى حقوق الإنسان وفي أي انتهاكات من الممكن أن تحدث ويبلغ عنها من قبل الأشخاص أو الخبراء. وتمهيداً لإنشاء الهيئة الوطنية، قامت وزارة الخارجية خلال الفترة من ٢٢ - ٢٤ يوليو ٢٠٠٨م، بإقامة ورشة عمل وطنية حول «مبادئ باريس وأفضل الممارسات لإنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان»، وذلك بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان. كما قامت المملكة في أكتوبر ٢٠٠٨م بإعداد مسودة قانون إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان استناداً على مبادئ باريس.
- تدرس مملكة البحرين حالياً إمكانية إنشاء فريق عمل وزاري يهتم بمتابعة تنفيذ التعهدات الخاصة بالاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.
- انتهت المملكة من وضع مسودة خطة تربية شاملة خاصة بحقوق الإنسان بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

د) المؤسسات الأهلية

تواصل المؤسسات الأهلية أنشطتها حسب القانون ٢١ لعام ١٩٨٩م وبلغ عدد المنظمات الأهلية في عام ٢٠٠٩م، ٤٠٦ منظمات مختلفة التخصصات.

والتزاماً بتعهداتها الطوعي الخاص بدعم المنظمات الأهلية، شرعت اللجنة الإشرافية بعقد سلسلة من الورش التدريبية في مجال حقوق الإنسان للجمعيات الأهلية والجهات الحكومية وتم عقد أول ورشة في هذا الإطار في أكتوبر ٢٠٠٨م بالتعاون مع مركز الدراسات والاستشارات القانونية والدستورية في جامعة البحرين حول جمع وتصنيف ورصد المعلومات الخاصة بحقوق الإنسان. ومن المقرر أن تقوم اللجنة الإشرافية بعقد المزيد من الورش التدريبية الخاصة بالمنظمات الأهلية خلال الفترة المقبلة.

٤. تعهدات والتزامات المملكة في مجال حقوق الإنسان

(أ) التصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان

قامت مملكة البحرين بالانضمام للاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بالإضافة إلى عدد من الاتفاقيات الخاصة بمنظمة العمل الدولية (ILO).

كما تلتزم مملكة البحرين بالمشاركة في فعاليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان، حيث شاركت مؤخراً في مؤتمر ديربان بجنيف. كما تستمر المشاورات حول التصديق على عدد من البروتوكولات الاختيارية بهدف خلق الوعي اللازم بهذا الخصوص، إذ قامت اللجنة الإشرافية بالتعاون مع رابطة منع التعذيب بإقامة ورشة عمل حول البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وتمت دعوة الجهات الرسمية المختصة للحضور والتباحث في هذه الورشة.

(ب) كتابة التقارير لأجهزة المتابعة في الأمم المتحدة

التزاماً من مملكة البحرين بالتعهد الخاص بتقديم تقاريرها حسب الجداول الزمنية المحددة، قامت مملكة البحرين بتسليم تقريرها الأول والثاني للجنة حول أشكال التمييز كافة ضد المرأة في نوفمبر ٢٠٠٨م، وقد وضع المجلس الأعلى للمرأة خطة عمل إجرائية وموضوعية لمتابعة تنفيذ توصيات اللجنة والإعداد للتقرير القادم.

كذلك قامت مملكة البحرين بتسليم تقريرها الثاني والثالث للجنة حقوق الطفل ومن المقرر أن يتم تحديد موعد لمراجعة التقرير خلال فترة لاحقة. وتضم اللجنة الإشرافية للمراجعة الدورية الشاملة في عضويتها الجهات المعنية الرسمية والأهلية كافة التي تتابع ما يستجد بشأن تسليم التقارير في أوقاتها المحددة.

(ج) الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان

قامت مملكة البحرين بالاستجابة للمراسلات والإجراءات الخاصة التي قدمت خلال الفترة من يونيو ٢٠٠٨م ومايو ٢٠٠٩م، حيث قام المقرر الخاص بالاعتقال التعسفي والمقرر الخاص بتعزيز حقوق الإنسان في إطار الإرهاب في مايو ٢٠٠٩م، بإرسال استبانة حول دراسة دولية عن الاعتقال التعسفي، وتعهد السلطات المختصة في المملكة للرد على الاستبيان بتاريخ أقصاه ١٥ يونيو ٢٠٠٩م.

نعمل معاً من أجل غدٍ أفضل



٤. تعهدات والتزامات المملكة

في مجال حقوق الإنسان
(تتمة)

إن مملكة البحرين قد قامت بما يلي فيما يتعلق بتعهداتها الطوعية:

- الاستمرار في المشاركة الفاعلة في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعيات العامة ومجلس الأمن.
- المشاركة في مؤتمر ديربان وبرنامج العمل الخاص بمكافحة العنصرية والتمييز الاجتماعي الذي عقد في جنيف خلال الفترة من ٢٠ - ٢٤ ابريل ٢٠٠٩م، حيث أكدت مملكة البحرين رفضها لأشكال التمييز العنصري كافة، وقبولها بأن حقوق الإنسان هي حقوق عالمية يتوجب على الدول كافة العمل على تعزيزها ودعمها.

(أ) تعهدات خاصة بتعزيز وضع حقوق الإنسان

إن مملكة البحرين أخذت على عاتقها مراجعة بعض القوانين الوطنية، ومنها على سبيل المثال، مراجعة قانون الأحداث عبر اللجنة الإشرافية للمراجعة الدورية الشاملة. ولا تزال المشاورات مستمرة بشأن قانون الجمعيات الجديد بين الجهات المعنية. كما تستمر اللجنة الإشرافية في عقد ورش العمل التدريبية لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

وفي خطوة في غاية الأهمية، وتأكيداً على احترام والتزام المملكة بحقوق الإنسان، صدر العفو الملكي في أبريل ٢٠٠٩م الذي شمل إطلاق سراح ١٧٨ موقوفاً في قضايا أمنية، ومن بينهم حسن مشيمع رئيس حركة حق غير المسجلة والشيخ محمد المقداد. وكانت مملكة البحرين أول دولة في المنطقة تقوم بتعديل نظام الكفالة بحيث لا يحتاج العامل الأجنبي لأخذ تصريح من كفيله السابق للانتقال إلى عمل آخر.

وكتطور هام في مجال حماية الأسرة قامت مملكة البحرين بإصدار قانون الأسرة الشق الأول السالف ذكره في شهر مايو ٢٠٠٩م.

بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان

بالإشارة إلى التزام المملكة بتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، تقوم اللجنة الإشرافية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بشكل مستمر لتنفيذ برامج بناء القدرات في مختلف المجالات سواء كانت إنفاذ القانون، السجون، الصحة، التربية والتعليم وغيرها.

بدأت اللجنة الإشرافية للمراجعة الدورية الشاملة بعقد سلسلة من الدورات التدريبية منذ اعتماد التقرير، وكان من أوائل هذه الورش ورشة جمع معلومات حقوق الإنسان في أكتوبر ٢٠٠٨م، والمشار إليها سابقاً، ثم تلتها سلسلة من الورش المتنوعة ومن أهمها التعاون مع جامعة البحرين لعقد برنامج دبلوم تدريبي في القانون الدولي والدستوري وحقوق الإنسان خلال الفترة من الأول من مارس إلى ٤ يونيو ٢٠٠٩م. وقد تمت دعوة مختلف الجهات الرسمية والأهلية للاحتاق بهذا البرنامج.

وقد سبق تشكيل اللجنة الإشرافية عقد ورشة عمل خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ يوليو ٢٠٠٨م حول مبادئ باريس وإنشاء مؤسسة حقوق الإنسان وتمت دعوة الجهات الوطنية كافة في المملكة رسمية وأهلية، بالإضافة إلى الجمعيات السياسية، علماً بأن الورشة قد عقدت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف.

٥. تعهدات تقدمت بها المملكة

خلال ٢٠٠٦م للانتخاب لعضوية مجلس حقوق الإنسان في ٢٠٠٨م في المراجعة الدورية الشاملة

٥. تعهدات تقدمت بها المملكة
خلال ٢٠٠٦م للانتخاب لعضوية
مجلس حقوق الإنسان في ٢٠٠٨م
في المراجعة الدورية الشاملة
(تتمة)

كما قامت اللجنة بعقد ورشة عمل خلال الفترة من ٦ الى ٧ ابريل ٢٠٠٩م حول البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب بالتعاون مع رابطة منع التعذيب بجنيف وممثل عن منظمة العفو الدولية وممثل عن لجنة مناهضة التعذيب، فضلاً عن ورشة عمل حول إدارة السجن بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال الفترة من ٣ الى ٤ يونيو ٢٠٠٩م، إضافة لورشة عمل حول الصحة وحقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية خلال الفترة من ١٣ الى ١٤ مايو ٢٠٠٩م. كما سيتم تنظيم ورشة عمل بالتعاون مع منظمة اليونسكو (UNESCO) خلال العام الجاري.

في يونيو ٢٠٠٨م، وتحت رعاية جلالة الملك المفدى، تم عقد مؤتمر وطني حول إدماج النمط الاجتماعي في التنمية تحت شعار «شراكة عادلة بين المرأة والرجل في التنمية... كيف؟»، إذ استهدف المؤتمر خلق الوعي والتعريف بمفهوم إدماج احتياجات المرأة في التنمية وكيفية التخطيط والتحليل لتنفيذ خطط وبرامج الوزارات على أساس النوع الاجتماعي. ويعمل المجلس الأعلى للمرأة حالياً على تنفيذ توصيات هذا المؤتمر بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات الرسمية والأهلية ومن أهم ما تم في هذا المجال:

- تنفيذ المجلس الأعلى للمرأة للعديد من ورش العمل والدورات التدريبية في هذا المجال.
- قيام المجلس بالتوقيع على وثيقة تعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تتضمن محوراً خاصاً باحتياجات المرأة في التنمية ويركز على تنفيذ برامج ومشاريع من شأنها النهوض بالمرأة.
- يعمل المجلس حالياً على إنشاء وحدات لتحقيق تكافؤ الفرص داخل المؤسسات الرسمية.
- صدور تعميم من وزارة المالية حول أخذ احتياجات المرأة في الموازنة العامة.

(ب) تعهدات خاصة بالتعاون الإقليمي في مجال حقوق الإنسان

التزاماً من المملكة بالتعاون الإقليمي في مجال حقوق الإنسان قام رئيس اللجنة الاشرافية وأعضاء الفريق في ٢٣ اكتوبر ٢٠٠٨م بلقاء وفد من دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك للاستفادة من تجربة مملكة البحرين في مجال المراجعة الدورية الشاملة. كما تلقت المملكة طلباً من دولة الكويت الشقيقة للتباحث في إطار المراجعة الدورية الشاملة.

خلال الفترة من ١٩-٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨م استضافت المملكة المؤتمر الإقليمي الدولي بعنوان «خبرات مقارنة في المراجعة الدورية الشاملة: الماضي، الحاضر، المستقبل» الذي استضاف أكثر من ١٠٠ مشارك من دول عربية وأجنبية.

وقد شارك في المؤتمر نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان وممثل عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان كما شاركت منظمة العفو الدولية في المؤتمر ودعوة هيومان رايتس ووتش. وهدف المؤتمر إلى استفادة المشاركين من خبرات الدول الأخرى في عملية المراجعة الدورية الشاملة. وتحدث مشاركون من المملكة المتحدة، الأرجنتين، المغرب ومملكة البحرين عن تجارب بلادهم في المراجعة الدورية الشاملة.

كما واصلت البحرين المشاركة بشكل فاعل في حوار الحضارات وتجمع الحضارات كما تدعم الممثل الخاص للأمين العام لتجمع الحضارات الذي تم تعيينه مؤخراً.

(ج) تعهدات خاصة بالتعاون مع جهاز الأمم المتحدة بوجه عام و مجلس حقوق الإنسان بوجه خاص إن مملكة البحرين ملتزمة بتعزيز دور مجلس حقوق الإنسان من أجل خلق حوار و تعاون دولي حول حقوق الإنسان.

قبل تسليمها لتقرير المراجعة الأول، قامت مملكة البحرين في ٢٠٠٨م بإطلاق خطة عمل لتنفيذ تعهدات والتزامات ونتائج المراجعة الدورية الشاملة السالفة الذكر التي تهدف إلى:

١- تعزيز المؤسسات الوطنية والترويج وحماية حقوق الإنسان.

٢- تعزيز وضع الفئات المستضعفة.

٣- تعزيز نواحٍ خاصة في حقوق الإنسان في المملكة.

وتشتمل هذه الخطة على مبادئ رئيسية وهي الشفافية والمشاركة والتعاون والمسؤولية والالتزام بالنتائج، وإن تنفيذ هذه الخطة يتطلب جهوداً متواصلة وتعزيزاً لقدرات حقوق الإنسان في مختلف المجالات.

وقد قامت المملكة عقب تبني التقرير في يونيو ٢٠٠٨م، وبهدف إنشاء آلية ذات مصداقية للحوار والتعاون الدولي، بالتوقيع على وثيقة مشروع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في يوليو ٢٠٠٨م، تحت عنوان «وثيقة المشروع الخاصة بمتابعة تنفيذ النتائج، التعهدات الطوعية والتوصيات الخاصة بالمراجعة الدورية الشاملة لمملكة البحرين»، التي تهدف لدعم تنفيذ توصيات وتعهدات المراجعة الدورية الشاملة وحتى تقديم المملكة لتقريرها الثاني في عام ٢٠١٢م.

نهاد يد العون للجميع



وفي خطوة فريدة من نوعها، تهدف لتعزيز وضع حقوق الإنسان وتنفيذ تعهدات المملكة في هذه الإطار، وضمن إطار مشروع المراجعة الدورية الشاملة، تم إنشاء اللجنة الإشرافية للمراجعة الدورية الشاملة التي تشتمل على مسئولين رفيعي المستوى من الجهات الحكومية والأهلية على حد سواء، ويتأسس وزير الدولة للشؤون الخارجية هذه اللجنة، وتشمل في عضويتها كلاً من: وزارة الخارجية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة الإعلام، وزارة الداخلية، وزارة العدل والشؤون الإسلامية، وزارة العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، المجلس الأعلى للمرأة، النيابة العامة، جمعية المحامين، الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين، الإتحاد النسائي، جمعية البحرين لحقوق الإنسان، جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان، جمعية الشفافية، جمعية الحريات العامة ودعم الديمقراطية، بالإضافة إلى غرفة التجارة والصناعة وهيئة تنظيم سوق العمل وممثل عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد قامت اللجنة، وفي خطوة تعتبر الأولى من نوعها في ٢ ديسمبر ٢٠٠٨م، بإطلاق الموقع الإلكتروني للمراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان، حيث يهدف الموقع لخلق عملية المشاركة وتبادل الآراء في مجال حقوق الإنسان لتعزيز حقوق الإنسان في المملكة والتعرف على جهود المملكة في الداخل والخارج، كما يشكل الموقع أداة تعليمية وتثقيفية للباحث والقارئ. ويحتوي الموقع على منتدى تفاعلياً للمشاركة بالحوار والرأي وأهم وأحدث المعلومات حقوق الإنسان في المملكة والتي يتم الحصول عليها من الجهات الرسمية والأهلية.

كما قامت اللجنة الإشرافية بالتعاون في مجال بناء القدرات مع آليات الأمم المتحدة المختلفة ومنها منظمة الصحة العالمية كما سيتم التعاون مع اليونسكو خلال الأشهر المقبلة.

هذا وقد تم توجيه الدعوة لرئيس مجلس حقوق الإنسان لزيارة المملكة خلال الفترة ١٦ - ٢٠ مايو ٢٠٠٩م، حيث قام الرئيس بزيارة المملكة ومقابلة المسئولين رفيعي المستوى وعلى رأسهم رئيس مجلس الوزراء المقرر.

بالإشارة إلى التعهد الطوعي الخاص بإمكانية إصدار تقرير سنوي حول نتائج المراجعة الدورية الشاملة على أرض الواقع، فإن اللجنة قامت بإعداد هذا التقرير الذي يشمل أهم نتائج المراجعة الدورية الشاملة خلال عام، وتم نشره على المستوى الوطني. كما تقدمت المملكة بطلب المساعدة الفنية من المفوضية السامية لحقوق الإنسان في عقد الورش التدريبية في مجال إنفاذ القانون والمرأة والعمالة.

٥. تعهدات تقدمت بها المملكة
خلال ٢٠٠٦م للانتخاب لعضوية
مجلس حقوق الإنسان في ٢٠٠٨م
في المراجعة الدورية الشاملة
(تتمة)

٦. وضع حقوق الإنسان على أرض الواقع

(أ) الطفل

في العام ٢٠٠١م، قامت لجنة حقوق الطفل بوضع ملاحظاتها الختامية على تقرير المملكة الأول للجنة والذي يبين الخطوات التي يتوجب على المملكة اتخاذها في هذا الشأن، كما قدمت المملكة تقريرها الثاني في ٢٠٠٩م، ولم يتحدد موعد حتى الآن لمناقشة التقرير. ومن أهم التدابير المتخذة في هذا الشأن ما يلي:

- بالإشارة إلى التوصية الخاصة بوجوب التأكد من تماشي القوانين المحلية والأنظمة الإدارية مع اتفاقية حقوق الطفل، قام مجلس الشورى من خلال اللجنة الخاصة بالمرأة والطفل والجمعية العامة بمناقشة مشاريع قوانين مقترحة خاصة بالطفل، ومسودتي مشروع مقدمان من الحكومة حول حماية الأطفال بالإضافة إلى التعديلات على قانون الأحداث.
- بالإشارة إلى التوصية الخاصة برفع سن الحدث، يعمل مجلس الشورى بالتعاون مع اللجنة الإشرافية للمراجعة الدورية الشاملة، على إعداد مسودة قانون ترفع سن الحدث إلى ١٨ عاماً عوضاً عن ١٦ عاماً، وبأن تتم معاقبة الأحداث عبر مؤسسات تأهيلية متخصصة. وقامت المملكة بتخصيص ميزانية قدرها ١,٥ مليون دينار بحريني للأطفال خلال عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م.
- في صيف ٢٠٠٨م استفاد أكثر من ٧ آلاف من الأطفال والناشئة في جميع أندية الأطفال بالمراكز الاجتماعية ومن ضمن البرامج والأنشطة التي نُفذت في أندية الأطفال والناشئة وإقامة المسكرات العلمية والندوات وورش العمل الخاصة بالأطفال بشكل مستمر، إضافة إلى المشاركات الخارجية في المؤتمرات والملتقيات.
- وسعيًا إلى توفير مراكز علمية وتعليمية متخصصة لفئة الأطفال من أجل إيجاد جيل مبدع وقادر على الابتكار، ولتنمية إدراك المفاهيم العلمية والتقنية والثقافية لديهم، فقد تم شراء مبنى خاص لمشروع مركز العلوم والذي سيكون المكان المخصص لأن يمارس الطفل فيه هواياته وتفجير طاقاته الحيوية والفكرية والفنية، ويتم العمل حالياً للتنسيق مع إحدى الشركات العالمية في مجال إنشاء وإدارة المراكز والمدن العلمية، وذلك لتجهيز المركز بأحدث التجهيزات العلمية والتقنية بتكلفة ٣,٥ مليون دينار بحريني.
- في ابريل ٢٠٠٩م تم وضع حجر الأساس لإنشاء أكبر ناد للأطفال والناشئة على مستوى الخليج العربي على مساحة واسعة تبلغ ما يقارب ٩٠٠٠ متر مربع، يضم العديد من القاعات العلمية والثقافية والترفيهية والرياضية ليعمل على مدار الأسبوع صباحاً ومساءً وبخاصة أيام العطل والإجازات.

(ب) المرأة

أصدر ملك مملكة البحرين قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩م بشأن أحكام الأسرة (القسم الأول)، وذلك بعد إقراره من مجلسي الشورى والنواب، وتسعى مملكة البحرين لتحقيق التوافق المجتمعي لصدور الجزء الثاني من قانون أحكام الأسرة. ومن الجدير بالذكر إن هذا القانون ينظم العلاقات الأسرية والتي تشمل الزواج وأثاره والطلاق وأثاره والنفقة. هذا وقد كانت العديد من منظمات حقوق المرأة في المملكة تطالب بصدور هذا القانون في السنوات العشرين الماضية.

يتم الآن التشاور بشأن مقترحات المجلس الأعلى للمرأة حول الضوابط والمعايير اللازمة لتعديل قانون الجنسية بما يرفع معاناة أبناء المرأة البحرينية المتزوجة من غير البحريني.

أما بشأن إدماج احتياجات المرأة في التنمية، فقد عقد خلال شهر يونيه ٢٠٠٨م مؤتمر وطني تحت رعاية جلالة الملك المفدى حول إدماج النوع الاجتماعي في التنمية تحت شعار «شراكة عادلة بين المرأة والرجل في التنمية الوطنية.. كيف؟». هدف المؤتمر إلى التوعية والتعريف بمفهوم إدماج احتياجات المرأة في التنمية وكيفية التخطيط والتحليل لتنفيذ خطط وبرامج الوزارات على أساس النوع الاجتماعي والمداخل المستخدمة لدمج المرأة في التنمية تمهيداً لإدماج هذه الاحتياجات في برامج وخطط الحكومة. والعمل جار حالياً على إنشاء وحدات لتكافؤ الفرص داخل المؤسسات الرسمية.

يواصل المجلس الأعلى للمرأة سعيه لدعم النساء المطلقات عبر صندوق النفقة وتوفير المساعدة القانونية للنساء المحتاجات، بالإضافة لصدور قرار من وزير الإسكان بشأن كفالة حق المرأة المطلقة الحاضنة في الانتفاع بالخدمات الإسكانية وذلك بناءً على توصية من المجلس.

٦. وضع حقوق الإنسان على أرض الواقع (تتمة)

(ج) العمالة الوافدة

في خطوة تعتبر الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط، قامت المملكة بتفعيل المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم سوق العمل، التي تقضي بحرية انتقال العامل الأجنبي إلى صاحب عمل آخر من دون موافقة صاحب العمل السابق، حيث سيدخل هذا القرار حيز التنفيذ في أغسطس ٢٠٠٩م. كما ستقوم المملكة بوضع عدد محدد للعمالة الأجنبية التي ستدخل المملكة، وقد ذكرت هيومان رايتس ووتش بأن مثل هذه الخطوة من شأنها تعزيز وضع حقوق الإنسان في المملكة وتحسين حالة العمل.

وتم إعداد قانون العمل الجديد حيث ينظر حالياً من قبل السلطة التشريعية، والذي تم بالتوافق بين وزارة العمل ونقابة العمال وغرفة التجارة والصناعة. ومن أهم مميزات هذا القانون:

١- الحق في الاعتصام السلمي ٢- رفع سن عمل الأطفال من ١٤ إلى ١٥ سنة، وذلك حسب قوانين منظمة العمل الدولية ٣- تنظيم أوقات عمل المرأة ليلاً، وذلك حسب قوانين العمل الدولية ٤- رفع إجازة الوضع لفترة من ٤٥ إلى ٦٠ يوماً مدفوعة الأجر، كما يعطيها الحق في الحصول على ٦ أشهر إجازة غير مدفوعة الأجر بعد الوضع. كما يعطي القانون الحق في الإجازة السنوية والعرضية للعمال والعمالة المنزلية وينظم طريقة تقديم الشكاوى.

في يونيو ٢٠٠٨م، أفادت وزارة العمل بأنه لن يتم تغيير قرار منع العمل في أوقات الذروة في الصيف في شهري يوليه وأغسطس، رافضة بذلك ما تقدمت به بعض الشركات الخاصة بشأن طلب رفع المنع، حيث تم إحالة إحدى الشركات إلى القضاء لمخالفتها القرار وذلك بتشغيلها عدد ١٢٨ عاملاً في وقت المنع.

كما تم إصدار قرار يمنع نقل العمال في شاحنات مكشوفة معرضة للشمس، فضلاً عن توافر نظام خاص لشكاوى العمال وخط هاتفي ساخن يتلقى الشكاوى. وقد تم تلقي ٩١ شكوى من العمالة الوافدة خلال الفترة من يناير - أغسطس ٢٠٠٨م.

بالإشارة إلى التعهد الطوعي الخاص بزيادة الحملات التفتيشية على سكن العمال والتأكد من صلاحيته من الناحية الصحية والأمنية حسب القوانين، فقد كثفت وزارة العمل من حملاتها التفتيشية، حيث قامت بـ٤٥٩ حملة تفتيشية خلال عام ٢٠٠٨م بالمقارنة مع ٣٦٧ حملة تفتيشية خلال ٢٠٠٧م.

(د) نقابات العمال

أشار بعض المختصين بأهمية قيام المملكة بالتوقيع والتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ بشأن حماية الحق في تشكيل النقابات لعام ١٩٤٨م، واتفاقية منظمة العمل بشأن المفاوضات الجماعية رقم ٩٨ وبمراجعة قانون العمل حسب المعايير والأنظمة الدولية.

إن مملكة البحرين تنظر في إمكانية تعديل القانون رقم ١٠ بشأن السماح لموظفي المنشآت الحكومية بتشكيل نقابات وذلك حسب القوانين والأنظمة الدولية.

(هـ) المدافعين عن حقوق الإنسان

لم يتم تسجيل أي جمعيات جديدة خلال العام ٢٠٠٨م. ولا يزال التشاور قائماً بين الجهات المعنية بشأن إصدار قانون الجمعيات الجديد.

٧. التحديات

والمصاعب والاستجابة لوضع حقوق الإنسان

(أ) لجنة مناهضة التفرقة العنصرية

إن مملكة البحرين ملتزمة بالتنفيذ الكامل لما تنص عليه الاتفاقية الدولية لمكافحة أشكال التمييز العنصري كافة والتعاون مع اللجنة. وقد قامت المملكة بتقديم تقريرها السادس والسابع إلى اللجنة في العام ٢٠٠٥م وتمت مراجعة التقرير من قبل اللجنة في العام ٢٠٠٧م.

بالإشارة إلى تعهد المملكة بالنظر بشكل جدي في إصدار قانون خاص بالتمييز العنصري، فإن المملكة تبحث حالياً في صدد إصدار هذا القانون مع الجهات المعنية.

(ب) لجنة مكافحة التعذيب

إن مملكة البحرين ملتزمة بالتشاور ودراسة الملاحظات الختامية للجنة التعذيب، خصوصاً بشأن النظام القانوني، والحق في التعويض، وإزالة القيود على المنظمات الأهلية، خصوصاً عندما يتعلق عملها بملفات خاصة باتفاقية التعذيب وغيرها من ملاحظات.

وقد قامت اللجنة الإشرافية، كما سبق ذكره، بإقامة ورشة عمل يومي ٦ و٧ أبريل ٢٠٠٩م، بالتعاون مع رابطة منع التعذيب، وكان من أهم نتائج هذه الورشة النظر في التوقيع على البروتوكول الاختياري الخاص بمناهضة التعذيب ودمج تعريف التعذيب حسب الاتفاقية في تشريعاتها المحلية. كما أوصت الورشة باستمرار ورش العمل التدريبية للعاملين في مجال إنفاذ القانون.

قامت المملكة بسحب تحفظها عن المادة ٢٠ من الاتفاقية وتقوم بدراسة إمكانية سحب التحفظات الأخرى. كما طلبت اللجنة الإشرافية الدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان في عقد الورش التدريبية للعاملين في مجال إنفاذ القانون.

(ج) لجنة القضاء على أشكال التمييز كافة ضد المرأة (السيداو)

في نوفمبر ٢٠٠٨م، قام المجلس الأعلى للمرأة بمناقشة تقرير مملكة البحرين الرسمي الأول والثاني أمام لجنة القضاء على أشكال التمييز كافة ضد المرأة. كما قامت الجهات الأهلية بتقديم تقرير الظل. وبناءً على توصيات اللجنة، وضع المجلس الأعلى للمرأة خطة عمل إجرائية وموضوعية لمتابعة تنفيذ توصيات اللجنة والإعداد للتقرير القادم. ومن أهم الإنجازات التي تحققت هو إصدار قانون أحكام الأسرة (الشق الأول). كما يتم الآن التشاور بشأن مقترحات المجلس الأعلى للمرأة حول الضوابط والمعايير اللازمة لتعديل قانون الجنسية بما يرفع معاناة أبناء المرأة البحرينية المتزوجة من غير البحريني. أما بالنسبة لتحفظات مملكة البحرين على اتفاقية السيдаو، فإن المجلس الأعلى للمرأة يواصل سعيه لدراسة هذه التحفظات دون المواد ذات العلاقة بالشرعية الإسلامية، لدراسة رفع هذه التحفظات وتوافقها مع الأحكام الدستورية في ظل تحديد الموقف المجتمعي.



نعمل على التقريب بين الجميع

٧. التحديات

والمصاعب والاستجابة
لوضع حقوق الإنسان
(تتمة)

(د) مجموعة العمل الخاصة بالاعتقال التعسفي

بالإشارة إلى توصية مجموعة العمل الخاصة بالاعتقال التعسفي عقب زيارته في ٢٠٠١م فإن مملكة البحرين قد أشارت في تقرير المراجعة الدورية الشاملة لعام ٢٠٠٨م بصدد قرار في عام ٢٠٠٥م ينقل مركز إيواء الأحداث من وزارة الداخلية إلى وزارة التنمية الاجتماعية. وفي أبريل ٢٠٠٩م صدر العفو الملكي عن ١٧٨ موقوف في قضايا أمنية، كما قامت اللجنة الإشرافية بعقد ورش تدريبية في مجال إدارة السجن بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

بالإشارة إلى تعهداتها الخاص بتكثيف عدد الورش التدريبية في مجال إنفاذ القانون، فإن اللجنة الإشرافية بالتعاون مع الجهات المعنية في المملكة والجهات الدولية المختصة تستمر في عقد ورش العمل التدريبية في هذا المجال بالشكل الذي سبق ذكره في التقرير.

(هـ) مكافحة الاتجار بالأشخاص

صدر قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص في يناير ٢٠٠٨م وتم تشكيل لجنة مكافحة الاتجار بالأشخاص التي تضم في عضويتها ممثلين عن: وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، هيئة تنظيم سوق العمل، وزارة العدل، وزارة الإعلام، الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، جمعية نهضة فتاة البحرين، جمعية حماية العمالة الوافدة. ومن أهم اختصاصات اللجنة وضع خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. كما تم إنشاء لجنة أخرى خاصة بمتابعة ضحايا الاتجار بالأشخاص الأجانب، ومن أهم اختصاصاتها تقديم المساعدة القانونية والصحية للضحايا الأجانب ويعمل دار الأمان على استضافة النساء المعرضات للاعتداء والاتجار وتوفير الحماية والدعم اللازم لهن.

هذا وقد قامت المملكة، خلال الفترة من ١ - ٣ مارس ٢٠٠٩م تحت رعاية صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، باستضافة المؤتمر الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر بالتعاون مع حركة سوزان مبارك من أجل السلام. وقد دعى المؤتمر للعمل على الصعيدين الوطني والدولي، في كل من القطاعين الحكومي والخاص على مكافحة الاتجار بالأشخاص وأكد على أهمية دور التوعية في الوقاية من هذه المشكلة.

بالإضافة إلى تعهداتها للبدء في تنفيذ الفقرات والمواد في قانون الاتجار بالبشر والذي صدر في يناير ٢٠٠٨م، فقد تمت محاكمة أشخاص بتهمة الاتجار حيث يقضون فترة العقوبة حالياً في السجن التي تصل إلى ٢ سنوات ونصف السنة.

(و) زيادة الوعي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

طبقاً لدليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالتنمية البشرية، جاءت مملكة البحرين في الترتيب السابع والثلاثين ضمن قائمة الدول الأكثر تطوراً في العالم فيما يخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فيما أشار تقرير الأمم المتحدة الذي أخذ بعامل تطور التعليم والرعاية الصحية كأساس للتطور ومؤشرات الرعاية الصحية في عام ٢٠٠٨م تشير بوضوح إلى تطور الوضع الصحي.

أما بشأن مشكلة البطالة فطبقاً لإحصائيات وزارة العمل كانت نسبة البطالة أقل من ٤٪ في ديسمبر ٢٠٠٨م، وقد قامت وزارة العمل بتخصيص ميزانية قدرها ٥٠٠ ألف دينار بحريني وإعادة للتدريب والتوظيف. كما يتمتع العاطلين عن العمل بتغطية من قانون التأمين ضد التعطل، الذي يوفر أجوراً شهرية للعاطلين عن العمل مرتبطة بمجموعة إجراءات لإيجاد وظائف لمتلقي الأجور. تقوم الحكومة بتنفيذ مخطط لاستحداث ٣٠,٠٠٠ وظيفة، وذلك طبقاً لخطة صناعية جديدة تستمر حتى عام ٢٠١٥م، تهدف إلى دفع الصناعات المصدرة للخارج في أفرع قطع غيار السيارات والحاسب الآلي والأجهزة الإلكترونية ووسائل النقل.

وكخطوة هامة تهدف إلى إصلاح سوق العمل وتطوير التنمية البشرية، فقد تم في عام ٢٠٠٦م إنشاء صندوق العمل «تمكين» الذي يهدف إلى تدريب وتطوير القدرات البشرية الوطنية بحيث تصل إلى مستوى تنافسي وإلى دعم القطاع الخاص بحيث يصبح محركاً رئيسياً للاقتصاد البحريني. وقد قامت تمكين بتوفير التدريب لأكثر من ١٩ ألف متدرب ومتدربة من حديثي التخرج ومن الموظفين. كما قامت بتقديم الدعم الفني والمالي واللوجستي لأكثر من ٥ آلاف مؤسسة وشركة ومشروع.

وستواصل البحرين جهودها الحثيثة نحو تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز حقوق الإنسان لتكون أساساً للتنمية ونشر ثقافة حقوق الإنسان. وقد عقدت اللجنة الإشرافية لتنفيذ تعهدات وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل ورشة عمل بعنوان (الصحة وحقوق الإنسان) بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية خلال الفترة من ١٣ إلى ١٤ مايو ٢٠٠٩م.

وفي المجال الصحي، تمت زيادة جميع الخدمات الصحية حيث بلغ عدد المراكز الصحية ٢٢ مركزاً وعيادة صحية موزعة على المحافظات كافة. وفي ٢٠٠٩م صدر قانون رقم ٨ بشأن مكافحة التدخين بأنواعه كافة، كما سجل معدل الوفيات انخفاضاً من ٦,٨٪ في عام ٢٠٠٧م إلى ٦,٦٪ في عام ٢٠٠٨م، وزاد عدد الكوادر الطبية الصحية المدربة على ٩١١٠ في عام ٢٠٠٨م مقارنة بـ ٨٨٥٩ في عام ٢٠٠٧م.

غلاء المعيشة

في ٢٠٠٨م خصصت الحكومة مبلغ ٤٠ مليون دينار بحريني للأسر المنخفضة الدخل لمساعدتها على التعامل مع الارتفاع الكبير في الأسعار في ظل الأزمة المالية العالمية. وتعمل الحكومة على إنشاء بنك الأسرة بميزانية ٥ ملايين دينار بحريني لمساعدة العائلات المحتاجة والأسر منخفضة الدخل لتصبح أسر فاعلة ومنتجة.

٧. التحديات

والمصاعب والاستجابة
لوضع حقوق الإنسان
(تتمة)

(ي) مراجعة القوانين والتعديلات والمشاريع لبعض القوانين

تقوم المملكة بالنظر في تعديل عدد من القوانين التي من شأنها تعزيز وضع حقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال، أعدت وزارة التنمية الاجتماعية في عام ٢٠٠٧م مشروع جديد للمنظمات الأهلية، يهدف لتنظيم عمل منظمات المجتمع المدني وتم تسليمه إلى السلطة التشريعية للحصول على موافقته، وتم عرضه على المهتمين لأجل التشاور حوله.

بالإضافة إلى تعهداتها السابقة، فإن وزارة الداخلية لا تعترض على أي مسيرة سلمية تتم بشكل قانوني ولا يقوم المشاركون فيها بالإشتراك في أعمال الشغب الإجرامية، وقد يكون من المناسب التذكير بأنه لم تكن هنالك أي قضايا جديدة ضد أشخاص أو منظمات خلال عام ٢٠٠٩م.

(ز) حرية الرأي والتعبير

في مارس ٢٠٠٨م وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون سيزيل العقوبات التجريبية لأغلب المخالفات المتعلقة بالصحافة. كما يقضي القانون بإلغاء عقوبة حبس الصحفي وهو حالياً أمام السلطة التشريعية للنظر فيه. جدير بالذكر أن القانون يوضح في أحد بنوده الشروط والمعايير الخاصة بحجب المواقع الإلكترونية التي تم الاتفاق عليها بين وزارة الإعلام والثقافة ومنظمة مراسلون بلا حدود RSS.

ودعمت اللجنة الإشرافية لتنفيذ تعهدات البحرين في الاستعراض الدوري الشامل إصدار كتاب الصحفية أماني المسقطي (تجربة مملكة البحرين في حقوق الإنسان بجنييف)، فيما تعمل على دعم إنتاج فيلم وثائقي حول (حرية الأديان).

(هـ) حرية التجمعات والمسيرات

في العام ٢٠٠٨م خرج ١١٥ تجمعاً مصرح به و٤٥٨ تجمعاً غير مصرح به. ومن يناير ٢٠٠٩م وحتى مايو ٢٠٠٩م خرج ٣٦ تجمعاً مصرح به بالإضافة إلى ١٤٥ تجمعاً غير مصرح به. كما شمل العفو الملكي السامي السالف الذكر الصادر في أبريل ٢٠٠٩م، ١٧٨ متهماً في قضايا أمنية.

(د) وسائل الانتصاف الفعالة

في التقرير الوطني لملكة البحرين تم الإشارة إلى الحاجة لزيادة الوعي حول الأشكال الحالية للانتصاف، سواء كانت قضائية أو إدارية واستخداماتهم مع ما يتعلق بالأشكال الإدارية للانتصاف. وقد تم حصر ٨٠ شكوى انتهاك لحقوق الإنسان تم الإبلاغ عنها لإدارة الشكاوى وحقوق الإنسان بوزارة الداخلية في عام ٢٠٠٨م، تم التعامل معها طبقاً لقوانين وقواعد حقوق الإنسان، وبقيت ١١ حالة قيد التحقيق. وقد استحدثت وزارة الداخلية مكتباً خاصاً لتلقي الشكاوى والمقترحات من المواطنين والمقيمين، فيما وزعت ٢٧ صندوقاً للشكاوى والمقترحات على جميع الإدارات والأقسام وأماكن الاحتجاز ومراكز الاعتقال، إضافة إلى مراكز إعادة التأهيل، و تخطط لإطلاق موقع إلكتروني يعني بموضوع الشكاوى.

٨. الملاحظات الختامية

إن حكومة مملكة البحرين تعتبر هذا التقرير السنوي المختصر للمراجعة الدورية الشاملة جزءاً مكماً لتنفيذ خطة العمل وذلك بالتعاون مع مجلس حقوق الإنسان لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في البحرين.

يبرز التقرير جهود مؤسسية محددة لمتابعة ومراقبة تنفيذ البحرين لتعهداتها الطوعية، وبالأخص من خلال إنشاء اللجنة الإشرافية ودورها في تنمية القدرات في البحرين لمواجهة مواضيع حقوق الإنسان، والجهود المبذولة لزيادة الوعي الإقليمي بآلية الاستعراض الدوري الشامل. كما تعمل اللجنة بشكل مفصل على الخطوات المتخذة نحو تنفيذ الالتزامات والتعهدات الطوعية التي قطعتها مملكة البحرين قبل وخلال الاستعراض الدوري الشامل، والعمل على دراسة القوانين والسياسات والبرامج ذات الصلة.

إن حكومة مملكة البحرين تتوقع المزيد من التعاون مع أصحاب المصلحة في العامين القادمين المتبقيين من آلية الاستعراض الدوري الشامل، وذلك من أجل إجراء المزيد من التطورات الإيجابية فيما يخص زيادة الوعي بحقوق الإنسان على المستويين المحلي والإقليمي، والعمل على بناء القدرات لتأمين وضع حقوق الإنسان على أرض الواقع.

نعمل على بناء عالم أفضل في البحرين



وزارة الخارجية
ص.ب: ٥٤٧، المنامة
مملكة البحرين
هاتف: +٩٧٣ ١٧ ٢٢٧ ٥٥٥
فاكس: +٩٧٣ ١٧ ٢١٢ ٦٠٣
mofa@mofa.gov.bh
www.upr.bh